طالبت وزارة الكهرباء المواطنين بالتعاون معها وترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية، وعدم التجاوز على الخطوط الناقلة، معلنة ارتفاع كميات الانتاج الدي كان وراء زيادة ملحوظة في ساعات التجهيزية الوقت الحاضر، بسبب دخول عدد من الوحدات التوليدية الى العمل، ووعدت الوزارة المواض بزيادة عدد ساعات التجهيز لتصل الى ١٢ ساعة، إذا ما التزم بالتعليمات الواردة وتسديد اجور قراءة الى ١٦ ساعة، إذا ما التزم بالتعليمات الواردة وتسديد اجور قراءة المقياس بمواعيدها، كما علت أن سعر الوحدة الكهربائية ارتفع الى ٢٠ دينارا بعد أن كان يتراوح بين ١٠٣ دينارا اعتبارا من تاريخ ١٠٠١ / ١٠ مؤكدة أنها لا تستوية سوى ٥٪ من الاجور الحقيقية للطاقة، الا أن الاجراءات لاقت ردود أفعال من قبل المواطنين في بغداد والمحافظات وفي مجالس المحافظات ايضا ، الذين اكدوا أن هنالك الجحافا في هذه التسعيرة ، ويطالب عدد منهم بمراجعة وزارة الكهرباء قرارها هذا ، ويؤكدون عجزهم عن تسديد هذه الفواتير التي بلغ بعضها المليون دينار!

ع 🙀 سها الشيخلي تصوير ادهم يوسف



y -

وزارة الكهرباء التسعيرة التي يجهل الغالبية منهم

كم كانت في السابق؟ وهم يشكون أموراً كثيرة منها

ارتفاع اسعار القوائم التي تم توزيعها اثر قراءة

المقاييس في الاونة الاخيرة، وقالوا ان التحسن

الملحوظ في الكهرباء الوطنية سببه انخفاض

درجات الحرارة، وعن قوائم الكهرباء الاخيرة،

قالت الحاجة ام سلام ان القائمة تقرأ ثلاثة ملايين

دينار اعتبارا من شهر مايس الماضي وانتهاء بشهر

تشرين اول الماضي، وتسال كيف تم احتساب تلك

القراءة والكهر باء الوطنية كانت في تلك الفترة

متعشرة واحيانا كشيرة لا تزورنا الانادرا... ابو

محمد قال كانت الكهرباء للفترة المحددة في القراءة

الاخيرة شحيحة ومع ذلك فالقائمة تقرأ مليونا

و ٨٠٠ ألف دينار، ويظن ان هناك خطأ في القراءة

ويسال ابو محمد لماذا هذا الخطأ وهل أن لديه

معمل ثلج؟، ويؤكد ان معمل الثلج القريب من داره كانت قائمته تقرأ فقط ٨٠٠ الف دينار للفترة ذاتها،

فى حين قالت ام سعاد ان قارئ المقياس قد اصر على

ان دارها متجاوز على كهرباء الشارع وبعد جدال

طويل بينها وبين قارئ المقياس طالبها بأن تدفع له

٥ الاف دينار لكي يغض النظر عن تجاوزها، ابو

حسان قال ان والدته كانت تمرق كل ورقة يعطيها

لها قارئ المقياس وهي تقول (أين هي الحكومة

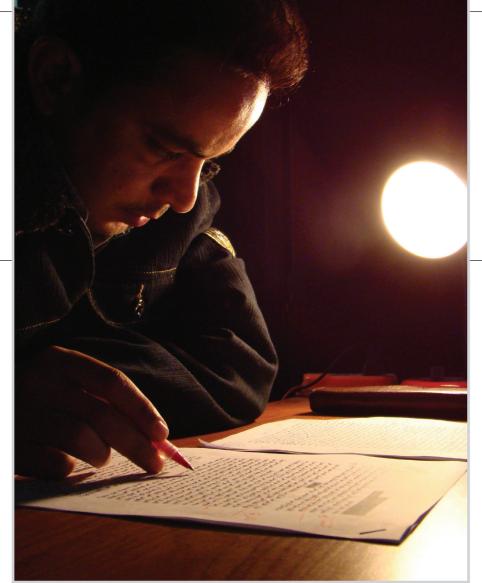
الإن) انها لم تتشكل بعد، ما جعل الديون تتراكم

عليهم لتصل الى مليون ونصف المليون، كما تحدث

بعد أن رفعت التسعيرة الى الضعف



تصليح مولدة الشمارع



اللجوء الى مصباح الشحن

وزارة الكهرباء تعد المواطنين بتجهيزهم ١٦ ساعة من التيار الكهربائي وتطالبهم بالترشيد ...

لماذا الزيادة؟

مهندس الكهرباء الدكتور مصطفى اسماعيل احد العاملين في قطاع الكهرباء منذ سنوات استغرب رفع سعر الوحدة الكهربائية رغم ان اسعارها هي الاقل في العراق مقارنة بدول العالم مستدركا ان المواطن ما زال يرزح تحت ضغوط عديدة ويتعايش مع ازمات كبيرة منها الملف الامنى، البطالة، الامية، خط الفقر الذي يطوق العديد من الاسر العراقية، وان دخل الفرد كما ورد في اخر نشرة احصائية لوزارة التخطيط لا يزيد على ٢ دولار يوميا رغم ما هو معروف عن غنى العراق بثرواته، فلماذا الزيادة الى الضعف في اسعار الوحدة؟. و قال: عانى قطاع الكهرباء من تدهور ملحوظ منذعام ١٩٩١ اي منذ حرب الخليج الثانية، لاسباب معروفة منها قدم المعدات والمكائن التوليدية، وعدم اخضاعها للصيانة والادامة، رغم المبالع الكبيرة التي صرفت مع توسع عمراني كبير في العاصمة و المحافظات ما فاقم مشكلة الكهرباء اضافة الى ما حدث للمحطات من سرقة ونهب وتخريب اثناء احداث عام ٢٠٠٣، وما تعرضت له الابراج من اعمال ارهابية علاوة على الفساد المالي والاداري الكبيريـن اللذين سادا بعـد التغير الجديّد، ما جعل برامج الاستثمار تتعطل لعزوف الشركات الإجنبية عن العمل في العراق، ومع ان هنالك عقوداً ابرمت مع شركات من دول الجوار الا انها تلكأت بسبب الظرف الامني، اضافة الى ان الصراع بين وزارتي الكهرباء والنفط قد فاقم من حجم المشكلة. واضاف لم يسهم تولى الشهر ستاني وزارة الكهرباء (وكالة) خلفا للدكتور كريم وحيد في حلحلة ملف الكهرباء، ذلك لان انصباب هم وزارة النفط على كيفية زيادة صادرات النفط، ولا يهمها مشاريع الكهرباء التي تستهلك الوقود المنتج من قبلها.

وعن سؤالنا بشأن، قلة تجهيز الكهرباء للعاصمة بغداد مع زيادتها في المحافظات اشار المهندس اسماعيل الى ان تحكم المحافظات التي فيها محطات كهربائية بتوزيع تلك الطاقة هـو السبب، بينما في النظام السابق كانت المحافظات محرومة من التيار الكهربائي في حين تتمتع العاصمة باستقرار نسبي للطاقة الكهربائية الان يحدث العكس. وعن الحل الندي يقترحه لازمة الكهرباء التي وصفها بانها ازمة جديدة قديمة فانه يدعو وزارة الكهرباء الى الشروع ببناء محطات توليد جديدة بمواصفات عالمية موزعة بشكل عادل بين بغداد والمحافظات مراعية عدد السكان ومساحة المدينة وان تتم إحالة المحطات القديمة الى التقاعد، لعدم جدواها في العمل، مؤكدا ان ازمة الكهرباء لن تحل قبل عام ٢٠١٥ وان تخضع الى خطط ستراتيجية واسعة بعيدا عن الفساد الأداري والمالي.

الطلب أكثر من الإنتاج

المهندس الكهربائي ليث العبيدي اشار الى ان قطاع الكهرباء قد شهد منذ سنتين تقريبا زيادة في الانتاج نتيجة زيادة تخصيصات قطاع الكهرباء الى نسبة ٥٤٪ عن الاعوام السابقة، ومع ذلك يشهد العراق سنويا زيادة في الاستهلاك حيث ارتفع الطلب منذ ٢٠٠٣ حتى الآن بنسبة ١٢٨ ٪ بينما زاد الانتاج بنسبة ١٠٣٪، وهذا مؤشريؤكد انه كلما زاد الانتاج زاد الاستهلاك، ولن يسد الانتاج الطلب قبل عام ٢٠١٥، وبدء المشاريع الستراتيجية التي ستضيف اعدادا لاحصر لهامن وحدات الميغاواط الى منظومية الطاقة الكهربائية العاملية والتي ستجعل الانتاج يوازي الطلب وربما يزيد عنه، الا ان مشكلة انتاج الكهرباء كما يراها المهندس ليث هي عدم التعاون بين وزارتى النفط والكهرباء مع ان الوزير واحد.. كما ان اعمال الصيانة لوحدها مشكلة · كسيرة، واوعز التحسن الذي طبراً على الانتاج في الوقت الحاضر الى تحسن الجو بصورة عامة ففي فصلي الخريف والربيع يقل الاستهلاك مما يجعل ساعات البرمجة جيدة في الغالب.

حديث المواطنين المواطنون بدورهم أعربوا، عن استغرابهم من رفع

العمال الذين جاءوا لتحديد العشرة امبيرات كانوا انفسهم يقطعون التحديد ويرجعون الخط الى ما كان عليـه لقاء تسعـيرة متداولة في حينها وهي ٢٠ الف دينار..

هدر في استهلاك الطاقة

ويشير المهندس الكهربائي يحيى الفضلي الى ان الهدر في استهاك الطاقة في المنزل موجود في كل بيوتنا ومنها مثلا ان ٢٩٪ من الطاقة الكهربائية يتم استهلاكها في اضاءة المنزل وتشغيل الإجهزة الكهربائية والالكترونية، وان سدس هذه الكمية



مواطنون: تحسن الكهرباء الوطنية وقتي ولا يبرر زيادة التسعيرة بهذا الشكل

الحواسيب، واجهرة الرفاهية والتسلية (الاتاري) كما ان انخفاض اسعار تلك الإجهرة رافقته زيادة حادة في استهلاك الطاقة، وسيتضاعف مستقبلا الاستهلاك المنزلي للطاقة، وسيتضاعف مستقبلا يستهلك المنزلي للطاقة، كماان جزءا كبيرا منها استعداد للعمل دون مبرر منطقي ما يترتب عليه هذا الهدروكلفة مادية كبيرة، كما ان هذه الطاقة المستنزفة تؤدي الى انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكاربون الذي يعد غازا ساما وملوثا للبيئة. ونبه الى ان اجهرة الفديو و الاستريو و اجهرة ونبه الى ان اجهرة الفديو و الاستريو و اجهرة الموصولة بالتيار الكهربائي باستمرار دون فصلها تهدر الكثير من الطاقة دون الشعور بها، لذا يعد ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية في المنزل امرا مهماً، للحفاظ على مستوى معقول من الطاقة.

يتم استهلاكها على الأجهزة الالكترونية وخاصة

قرار اللجنة الاقتصادية

اكد مسؤول الإعلام في وزارة الكهرباء مصعب سري المدرس أن قرار التسعيرة الجديدة التي اعلنتها الوزارة صادر عن اللجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء، ولا دخل للوزارة فيه، وان اعتماد التسعيرة الجديدة قد حدد في ١٠٠١/ ١٠٠٠ بعد ان كان مقرر العمل بها في الاول من حزيران الماضي، لكنها تأجلت الى التاريخ المذكور، وقد تم رفع التسعيرة الى مبلغ قدره ٢٠ ديناراً بعد ان كانت تتراوح بين ١٣١٣ ديناراً في السابق. واشار المدرس إلى أن الهدف من رفع التسعيرة والساد فمن رفع التسعيرة الهدف من رفع التسعيرة واشار المدرس إلى أن الهدف من رفع التسعيرة واشار المدرس إلى أن الهدف من رفع التسعيرة

استخدامات الطاقة سائد في اغلب البيوت بسبب رخص سعر الوحدة الكهربائية، و اكد ان ذلك الاجراء سوف يعمل على رفع ساعات التشغيل في المستقبل، موضحا ان كلفة الطاقة الكهربائية تبلغ منها، وسوف نستغل هذه الزيادة لإعمال الصيانة واضافة وحدات تشغيلية اخرى، و تساءل المدرس هل يستطيع المواطن الحصول على البنزين بدون ان يدفع السعر؟ مشيراً الى ان حملة رفع التجاوزات على الطاقة الوطنية التي اعلنت قبل

هـو ترشيد الاستهلاك حيث ان الهدر في



مجلس محافظة بغداد: نتحفظ على قرار زيادة التسعيرة



شبكة عنكبوتية تغزو الشوارع

ايام كانت بتوجيه من الحكومة وقد رافقتها قيادة عمليات بغداد كما ساهمت كل من وزارتي الدفاع والداخلية في إسناد حملتنا، وسنقوم قريبا بحملات صيانة كبيرة لاستبدال الاجهزة و المعدات القديمة.

وعن اسباب تذبذب الطاقة الكهربائية ما يؤثر سلبا على الاجهزة الكهربائية المنزلية، اجاب المدرس ان السبب هو التجاوز على الشبكة لانها مصممة لساعات محددة ولعدد من الدور وفي حالة التجاوز تسقط تلك المغذيات، واهاب بالمواطن عدم التجاوز لانه لا يجوز شرعا، كما انه يقلل من كفاءة الطاقة التي توزع بشكل عادل على البيوت. اما عن الرشوة المنتشرة بين العاملين في قراءة المقياسس فقد طلب ان يكون المواطن شريكنا في الحملة ضد الفساد من خلال الاتصال بالهواتف المعلنة لدائرة المفتش العام في الوزارة، وان على المواطن ان يسجل رقم السيارة التي يستقلها فريق العمل الخاص بالوزارة وان يتصل بنا وسيجد ان اجراءاتنا ستكون صارمة بحق طالبي الرشوة وان مكاتبنا مستعدة للتعاون وضبط المفسدين. وعن آلية احتساب التسعيرة الجديدة اشار المدرس الى انها ستكون كالاتى: آلية احتساب أسعار الوحدات

الاستهالك من ا- ۱۰۰۰ وحدة كهربائية ستكون بسعر ۲۰ ديناراً للوحدة الكهربائية الواحدة. الاستهالك من ۱۰۰۱ - ۲۰۰۰ وحدة كهربائية ستكون بسعر ۵۰ ديناراً للوحدة الكهربائية الواحدة. الاستهالك من ۲۰۰۱ - ۳۰۰۰ وحدة كهربائية الاستهالك من ۲۰۰۱ - ۳۰۰۰ وحدة كهربائية

ستكون بسعر ٨٠ ديناراً للوحدة الكهربائية الواحدة.
الاستهالك من ٣٠٠١ – ٤٠٠٠ وحدة كهربائية ستكون ١٠٠٠ دينار للوحدة الكهربائية الواحدة.
الاستهلاك أكثر من ٤٠٠١ وحدة كهربائية ستكون

١٣٥ ديناراً للوحدة الكهربائية الواحدة.
وهـذا يعني ان كلفـة استهلاك ٥ امبـيرات لمدة ٢٤
ساعة طوال شهر كامل ستكون ١٤ الف دينار.
وكلفـة استهلاك ١٠ امبيرات لمـدة ٢٤ ساعة طوال
شهر كامل ستكون بسعر ٢٤ الف دينار شهريا.
وهكـذا تباعـا ستحدد هـذه الاسعار علـي ساعات
الاستهلاك تقريبا لمـدة ١٦ ساعة، قابلة للزيادة من

خلال تعاون المواطن معنا. واختتم المدرس حديثه بحث المواطن على التعاون مع الوزارة من اجل الحصول على طاقة مستقرة وبساعات اكثر من السابق، وان قوائم استهلاك الطاقية لشهر تشريين اول الماضيي ستصيل الى المواطن مطلع شهر كانون اول القادم.

مجالس المحافظات

وتناقلت الانباء استياء أغلب المحافظات وخاصة الجنوبية منها لرفع التسعيرة من قبل وزارة الكهرباء ما جعلنا نتصل بلجنة الطاقة التابعة لمجلس محافظة بغداد حيث تحدث الينا رئيس اللحنة اركان فخري الذي قال:

اللجنة اركان فخري الذي قال: - نحن متحفظون على السعر المعلن من قبل وزارة الكهرباء، لكننا نشير الى ان المشاريع الزراعية والصناعية سوف تتضرر من هذا الاجراء، وسوف يعزف الفلاح عن زراعة ارضه، ومن جهتنا سوف نرفع مذكرة الى الامانة العامة لمجلس الوزراء نطالب فيها باستثناء القطاعات الزراعية والصناعية من هذه التسعيرة وسنوضح للامانة المخاطر التي ستنجم على هذين القطاعين فالمفروض ان تدعم الحكومة القطاع الزراعي ليغطى الحاجة بدلاً من استيراد الخضار والفواكه من دول الجوار، مع العلم ان بلدنا معروف منذ القدم بانه ارضى السواد لكثرة المزارع فيه، الأن الزراعة سائرة في طريق التدهور، فكلف الانتاج لا تغطى المردود الزراعى للفلاح، كما ان وزارة الزراعة تحملت ٣٠٪ من الكلف في عام ٢٠٠٩ دعما للزراعة، واتمنى من كل الوزارات تقديم الدعم الى وزارة الزراعة، للارتقاء بالواقع الزراعي والتقليل من الاستيراد.